www.14october.com

بدء المرحلة الثانية من توزيع المساعدات الغذائية للأسر الفقيرة في (8) محافظات

صنعاء /هناء الوجيه:

بدأ مشروع التغذية المدرسية التابع لوزارة التربية والتعليم الثلاثاء الماضي بتنفيذ المرحلة الثانية من توزيع المساعدات الغذائية المقدمة من برنامج الأغذية العالمي لفقراء 8 محافظات يمنية، من خلال أكثر من 200 لجنة صرف ميدانية مشتركة من مشروع التغذية المدرسية وبرنامج الأغذية العالمي.

وأوضح حمود الاخرم مدير عام مشروع التغذية المدرسية أن هذه المساعدات تشمل مادتي الدقيق والزيت للأسر الفقيرة المستفيدة من مشروع الإغاثة رقم (200038) لشهري أغسطس - سبتمبر 2012م التابع لبرنامج الأغذية العالمي ، الذي ينفذ في إطار اتفاقية الدعم الغذائي المقدم من برنامج الأغذية العالمي للأسر الفقيرة في اليمن المتأثرة من ارتفاع الأسعار .

وأشار إلى أن عملية التوزيع تستهدف 275,540 أسرة فقيرة تتوزع في 8 محافظات هي : « ريمة ،حجة ،اب ، عمران ، الضالع ، البيضاء ،المحويت ،تعز»، و أن أجمالي المساعدات التي سيتم توزيعها تبلغ 13 ألفا و777 طن دقيق و 1253 طن زيت ، بحيث يستلم كل مستفيد مستهدف كيس دقيق عبوة 50كم و خمس علب زيت عبوة 91 جراما.

وقال أن لجان الصرف الميدانية قد بدأت مباشرة عملها منذ وصولها إلى المديريات المستهدفة والبالغ عددها 97 مديرية في الـ8 المحافظات من خلال مراكز الصرف المعتمدة والبالغ عددها 2245 مركزا في المدارس المستهدفة حيث توجد في كل مدرسة لجنة صرف تضم عضو المجلس المحلي ، وآخر من مجلس الآباء ، بالإضافة إلى مدير المدرسة و أحد المعلمين .

وأكد أن آلية اختيار الأسر المستفيدة من المشروع تعتمد على شبكة الضمان الاجتماعي حيث تم اختيار الفئات الأكثر فقرا.. مثمناً جهود برنامج الأغذية العالمي في تمويل المشروع الذي يأتي ضمن جهود الحكومة في التخفيف من معاناة الأسر الفقيرة وتشجيع تعليم الفتاة.

وأشارإلى أن محافظة حجة قد احتلت المرتبة الأولى من حيث عدد الأسر المستفيدة من مشروع الإغاثة رقم 200038 لشهري أغسطس وسبتمبر البالغ عددها 81463 أسرة ، تليها محافظة تعز بواقع 52206 أسرة ثم محافظة البيضاء بواقع 48692 أسرة ومحافظة إب بـ 31623 أسرة.. وجاءت عمران بـ23040 أسرة و المحويت بـ 13437 أسرة وريمة بـ 12680 أسرة والضالع بـ 12399 أسرة.

وكانت اللجان الميدانية المشتركة المشرفة على عملية الصرف من التغذية المدرسية والأغذية العالمي قد تلقت الأحد الماضي بالعاصمة صنعاء التدريب على مختلف الجوانب المرتبطة بتنفيذها للمهام الموكلة إليها بما يحقق لها النجاح وتجاوز أي صعوبات أو عراقيل قد تواجه عملها.

المخـــدرات دمـــار للصحة وضياع للقيم

زكي الذبحاني

المخدرات في شريعتنا الإسلامية محرمة بـالإجـمـاع، قـد نصت الأحـاديـث النبوية الشريفة(على صاحبها أفضل الصلوات وأتم التسليم) على تحريمها، فهي من المسكرات شأنها شأن الخمور، حيث روي عنه (صلى الله عليه وسلم) أنه قال : «كل مسكر خمر وكل خمر حرام»، وقوله: «ما أسكر كثيره فقليله حرام».

ويقول المولى عز وجل: « يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون، إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة، فهل أنتم منتهون».

كما يقول المولى جل وعلا: « ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة»؛ وفي أية أخرى يقول سبحانه:

« ولا تقتلوا أنفسكم، إن الله كان بكم رحيما».

علاوة على أن التحريم واقع لما للمخدرات مـن أضـرار صحية ونفسية واقتصادية واجتماعية مدمرة.

وفي هذا رد على من استهواهم الإدمان على هذه السموم القاتلة ويصدرون أحكاما من تلقاء أنفسهم بعدم تحريم الدين لها دون علم أو هدى وهم في الأصل ليسوا من أهل العلم أو الفتوى، ليبرئوا أنفسهم وإمعانهم فيما هم فيه من معصية بينة واضحة.

فكيف لا تكون المخدرات محرمة وتلك النصوص في القرآن والأحاديث الشريفة شاهدة على التحريم لما لها من أضرار على الصحة ولأنها مسلك يورد المهالك؛ بل و ثمة مظاهر وآثار تبدو جلية واضحة على متعاطيها توثق وتؤكد هذا التحريم ، حددتها المصادر الطبية المتخصصة في:

- فقدان التوازن وضعف الحركة .
- ثقل الكلام وترنح الخطى.
- اختـلال أحـجـام وأشـكـال المرئيات والمسافات .
- ارتعاش الأطراف وتغير الصوت .
- الهلوسة الحسية والسمعية والبصرية كرؤية الأشباح أو الأشياء الوهمية .
- البلادة والنسيان.
- الحكم الخاطئ على الأشياء والإحساس بالكآبة.
- بعض مظاهر الخمول والقلق والحزن والاكتئاب أو الفرح من دون سبب .
- اضطرابات عقلية شبيهة بالجنون والعته..
- الانحطاط في الشخصية والشعور الزائف بالاضطهاد.
- زيـادة الانفعال والخوف والاضطراب النفسي.
- ضعف التركيز والذاكرة اللذان يؤديان بدورهما إلى الفشل في العمل أو في الدراسة .

إلى ذلك يقود الإدمـان على المخدرات بالمتعاطين المدمنين عليها إلى الهلاك المحقق .

ومن المخدرات ما هو طبيعي ..عبارة عن نباتات تؤخذ وتستعمل دون تغييرها، من مثل (الأفيون ، الحشيش).

وهناك مخدرات مخلوطة يتم إعدادها بخلط مواد طبيعية مع مواد أخرى كيميائية، مثل (المورفين، الهيروبين، الكوكايين).

كما أن هناك مخدرات كيماوية تأتي في صورة عقاقير مصنعة من مواد كيميائية لها نفس تأثير المخدر الطبيعي والمخلوط ، ومنها ما يضر بالجسم أكثر من النوعين السابقين، مثل (الإمفيتامين، الكبتاجون، عقار الهلوسة....الخ).

وفي حين لا يـزال الاعتقاد السائد لدى الكثيرين بأن اليمن بمنأى عن هذه الآفة ، فقد يخفى عنهم أن زراعة الحشيش في المناطق الجبلية البعيدة تمارس إلى حدٍ ما حتى الآن، وإن كان ذلك بشكل محدود مشوب بالحذر والتواري عن أنظار النَّاس وعن أعين السلطات الأمنية. ومادة الحشيش- أساساً - من المواد المخدرة الرائجة لدى مدمني المخدرات ، ولها مصدران ، مصدر محلي – كما ذكرنا- ومصدر خارجي يأتي من البلدان الأكثر إنتاجاً في العالم لمادتي(الهروبين) و(الكوكايين) المخدرتين ، كأفغانستان وبعض دول جنوب شرق آسيا وذلك عن طريق البحر.

إن عمليات إدخال هذه التجارة الخبيثة والعبور بها عبر البلاد والتي ترمي إلى النيل من عافية وحياة البشر، تستهوي مهربي المخدرات ، إما لتوزيعها محلياً أو لتهريبها إلى البلدان الأخرى وبخاصة بلدان الجوار، مستفيدةً من الشريط الساحلي الطويل للبلاد الذي يمتد لنحو (2500 كيلومتر). فموقع اليمن الجغرافي المتميز كمنطقة عبور يسيل له لعاب مافيا المخدرات لوقوعها بين دول العالم الأشد إنتاجاً، مثل أفغانستان ودول جنوب شرق أسيا وبين دول العالم التي يشيع فيها كثيرا استهلاك المخدرات ، كدول الخليج ومصر ، بل ويشجعهم على استغلال هذا الموقع الفريد ليكون لهم معبراً لتهريب وبلوغ زبائن ومروجي المخدرات في المنطقة، وملجأ للبعض لتخزين المواد المخدرة .

فيما يقع تركيز من يتاجرون ويروجون لتلك السموم القاتلة بشكلٍ خاص على شباب طبقة الأغنياء لتمتعهم بقوة شرائية كبيرة ، وأكثر ما يقودهم إلى الإدمان عليها ما اجتمع عليه علماء النفس والاجتماع :

- أصدقاء السوء الذين يزينون لأصحابهم قبائح الأعمال والأفعال .
- ضعف الوازع الديني وعدم اللجوء إلى الله تعالى في الشدائد والمحن.
- الهروب من مواجهة المشكلات.
- الترف الزائد ووفرة المال لدى الكثير من الناس.
- الفراغ القاتل ومحاولة شغله بأي وسيلة .
- سوء التربية وعـدم اهتمام الوالدين بتنشئة الأبناء تنشئة دينية سليمة.
- التفكك الأسري وضياع الأبناء.
- إغراء الشباب بأن المخدرات تعين على نسيان الألم والحزن وتساعد على الهروب من المشاكل والهموم.
- الفضول وحب التعرف على حقيقة ما يشعر به المتعاطي .
- التشبه بمجموعة المتعاطين الذين يشكلون للبادي ضغطاً وإغراء وتيسيراً .
- القنوات الفضائية الفاسدة فيما تبثه من برامج وأفلام منحطة.
- اللجوء إلى بعض الأدوية المهدئة دون استشارة أهل الاختصاص التي توقع المرء في الإدمان دون أن يشعر بذلك.
- اعتقاد عدم تحريم المخدرات .
- الرغبة في زيادة القدرة على العمل والسهر والمذاكرة .
- تقليد بعض المشاهير من أهل الفن والطرب الذين يتعاطون المخدرات .
- الاعتقاد الخاطئ بأن المخدرات تزيد من القدرة الجنسية .
- وجود عصابات متخصصة في الترويج للمخدرات وتسهيل وصولها إلى التجمعات الشبابية ، كالجامعات والنوادي.
- تهاون بعض الدول في التصدي لهذه المشكلة .

وبما أن علاج الإدمان ضرورة لا بد منها لا تقل أهمية عن مكافحة اتجار وتهريب المخدرات والترويج لها ، فمن الأهمية بمكان تخصيص أقسام في المستشفيات لعلاج المدمنين على المخدرات أو إنشاء مراكز متخصصة لعلاج الإدمان .

كما لابد من فرض رقابة دوائية فاعلة تنظم مسألة صرف الأدوية تلك إلى المنتفعين من المرضى وفق شروط وضوابط طبية محكمة بعيدة عن العشوائية .

كذلك تقع على وسائل الإعلام وقادة الرأي والمؤثرين في المجتمع وعلماء الدين وخطباء المساجد مسؤولية توعية المجتمع بأضرار المخدرات صحياً واقتصادياً واجتماعياً ، ولابد أيضاً من أن تتخذ أشد العقوبات على كل من يثبت عليه أنه يتجر بالمخدرات أو يهربها أو يروج لها.

وبتعاون الجهات الرسمية ذات العلاقة وتعاون الشرفاء من أبناء هذا الوطن المعطاء في إبـلاغ الجهات الأمنية عن أي أنشطة تهريب أو اتجار بالمواد المخدرة متى صادفوا أعمالاً أو رصدوا تحركات من أي نوع .. يتسنى مكافحة آفة المخدرات والتصدي لها ومراقبة الحدود البرية والبحرية لمنع دخولها .

ويبقى على الوالدين تحمل مسؤوليتهما الكبرى في التربية الحسنة للأبناء وبيان مخاطر الإدمان وتقويم سلوكهم ومتابعة تصرفاتهم وإبعادهم عن مخالطة رفقاء السوء والانخراط بهم بأي شكل من الأشكال.

فالمخدرات دمـار ، والوقاية من الدمار وتجنبه خير من الوقوف على أضرار ومصائب وجرائم تثقل كاهل الأسر والمجتمع.. سببها الإدمان على تلك السموم المدمرة.

قال إن الحكومة اليمنية وشركاء التنمية اتفقوا لأول مرة على إطار مشترك للمسؤوليات المتبادلة

مدير مكتب البنك الدولي في اليمن: الإطار المشترك يقدم آلية واقعية لحزمة من السياسات والإجراءات الاقتصادية

صنعاء/ بشير الحزمي:

قال مدير مكتب البنك الدولي في اليمن وائل زقوت إن الحكومة اليمنية وشركاء التنمية اتفقوا ولأول مرة في مؤتمر المانحين لليمن الذي عقد في الرياض مطلع شهر سبتمبر الجاري على إطار عمل مشترك للمسئوليات المتبادلة خلال الفترة الانتقالية.

ويستند الإطار المشترك للمسئوليات المتبادلة على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية الموقعة في 23 نوفمبر 2011م والبرنامج المرحلي لتحقيق الاستقرار والتنمية خلال الفترة 2012 - 2014م ، ومصفوفة أولويات البرنامج. وقد جددوا من خلال ذلك التأكيد على شراكتهم التنموية والاقتصادية خلال المرحلة الانتقالية في اليمن. كما جدد الاجتماع الوزاري لمجموعة أصدقاء اليمن المنعقد في الرياض في 23 مايو 2012م التأكيد على التزام المجتمع الدولي بدعم الاقتصاد اليمني خلال المرحلة الانتقالية.

الركائز الأساسية للإطار تدعم الأهداف والأولويات التي وضعتها الحكومة اليمنية لاستعادة الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي وبناء الدولة

وأضاف أن الإطار المشترك ، الذي يعتبر عملا وجهدا متواصلا، يقدم آلية واقعية لحزمة من السياسات والإجراءات الاقتصادية المكملة للإصلاحات السياسية والأمنية ذات الصلة في إطار التسوية السياسية الجارية وفق مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي وقرار مجلس الأمن 2014. ويعتمد الإطار المشترك على ملكية الحكومة والشراكة ذات الطابع المرن والفعال وذات الصلة باستحقاقات الفترة الانتقالية. وتدعم الركائز الأساسية للإطار المشترك الأهداف والأولويات التي وضعتها الحكومة اليمنية لاستعادة الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي وبناء الدولة.

مبادئ الممارسات الدولية الجيدة

وأوضـح أن الإطـار قد قسم إلـى ثلاثة أقسام رئيسية تضمن القسم الأول منها مبادئ الممارسات الدولية الجيدة الداعمة للإطار المشترك وتتضمن هذه المبادئ بناء القدرات الذي يعتبر نهجا متكاملا في إنجاز الالتزامات ضمن الإطار المشترك خلال الفترة الانتقالية، وأيضا التأكيد على احترام الملكية الوطنية لليمن وتعزيز هذا المبدأ لدى الجميع ، وضرورة أن يتوافق الدعم الدولي مع الأولويات الوطنية واستحقاقات المرحلة الانتقالية ، ويتطلب تحقيق ذلك المرونة والاستجابة السريعة للظروف الاستثنائية خلال الفترة الانتقالية، وكذا التأكيد بأن تكون المساعدات شفافة وذات توقعية واضحة وموجهة لصالح تمويل الأولويات الرئيسية للحكومة. وضرورة القيام برصد مدى الانجاز وقياس الأداء بما يعزز من المساءلة المشتركة والاستدامة وأن تشمل عملية المتابعة والمراقبة إشراك المجتمع المدني ومن يمثل عامة الشعب، كما تضمنت مبادئ الممارسات الدولية الجيدة الداعمة للإطار المشترك الحكم الرشيد الذي سيؤثر تأثيرا مباشرا على أداء التنمية خلال الفترة الانتقالية بما يسهم في تحقيق إنجازات سريعة يلمسها المواطن وتعزز ثقته.وأيضا وجوب التوقف عن نهج "العمل كالمعتاد"" إذ أن اليمن تمر بظروف استثنائية تتطلب التجاوب معها بشكل سريع بما يضمن تحقيق النجاح خلال المرحلة الانتقالية ما سيحسب إيجابا لصالح شركاء التنمية والحكومة.

ست ركائز رئيسية

وقال وزقوت أن القسم الثاني من الإطار المشترك للمسئوليات المتبادلة قد تضمن ست ركائز رئيسية ومحددات كمسئوليات متبادلة بين الحكومة اليمنية ومجتمع المانحين وتم الاتفاق على تحقيقها خلال فترة المرحلة الانتقالية في إطار ما تضمنه البرنامج المرحلي للمرحلة الانتقالية ومصفوفة الأولويات للبرنامج. وتعتبر محددات هذا الإطار عينة مختارة واقعية التنفيذ للمرحلة الانتقالية لقياس الأداء وتحقيق انجازات نوعية تسهم في تعزيز الثقة ، كما تعتبر مكملة للسياسات والإجـراءات العديدة الأخـرى التي تضمنها البرنامج المرحلي والمصفوفة. ولم يتضمن الإطـار أية محددات في الجانب السياسي والأمني كما هو موضح في الأولوية الأولى والثانية المحددة في مصفوفة الإجـراءات الخاصة بالبرنامج المرحلي، كونها ضمن إطار المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.

توافق بين أولويات الموازنة والبرنامج المحلي

وتتناول الركيزة الأولى من هذه الركائز الترابط والتوافق بين أولويات الموازنة والبرنامج المرحلي للخطة الانتقالية لتحقيق الاستقرار والتنمية والبرنامج الاستثماري العام للبرنامج (المرجعية: الأولويات قصيرة المدى في مصفوفة البرنامج المرحلي: الأولوية الرابعة المتعلقة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي) وفي هذه الركيزة تؤكد الحكومة العمل على مواءمة البرنامج المرحلي لتحقيق الاستقرار والتنمية والبرنامج الاستثماري العام (2012 - 2014) والموازنة العامة لضمان تحقيق انجاز الأولويات الرئيسية على المدى القصير وتسريع تنفيذ الأولويات الرئيسية على المدى المتوسط. وأيضا على مواصلة تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية ومواصلة الحوار مع صندوق النقد الدولي بعد استكمال تنفيذ البرنامج الموقع مع الصندوق في إطار برنامج التسهيل الائتماني القائم.بينما يؤكد شركاء التنمية العمل على تخصيص التعهدات المالية وفق أولويات البرنامج المرحلي والبرنامج الاستثماري خلال فترة أقصاها ثلاثة أشهر بما يُسهم في التعجيل بتنفيذ أولويات الفترة القصيرة و الأولويات على المدى المتوسط. وأيضا تقديم خطط إنفاق تأشيرية للتعهدات قبل نهاية العام 2012. وكذا إعـادة توجيه التعهدات غير الملتزم بها بما في ذلك تلك التعهدات من عام 2006 بقدر الإمكان تجاه الأولويات المنطوية تحت البرنامج المرحلي والبرنامج الاستثماري.

خلق فرص عمل

أما الركيزة الثانية فقد تضمنت خلق فرص عمل وخصوصا للشباب والنساء (المرجعية: الأولويات متوسطة المدى في مصفوفة البرنامج المرحلي : الأولوية الأولى المتعلقة باستعادة التعافي الاقتصادي، والأولوية الثانية المتعلقة "تحسين البنية التحتية، والأولوية الرابعة المتعلقة بتنمية الموارد البشرية وتعزيز دور الشباب والمرأة) وفيها تؤكد الحكومة العمل على الترويج للمشاريع ذات العمالة الكثيفة بما يسهم في استيعاب عمالة كبيرة طالما كان ذلك مناسبا وممكنا من الناحية العملية. وأيضا تبني سياسات مواتية لقطاع تنمية الصناعات الأصغر والصغيرة والمتوسطة وتوسعة برامجها. وكذا خلق بيئة مواتية لجذب الاستثمارات الخارجية المباشرة من دول مجلس التعاون الخليجي والدول الأخرى.بينما يؤكد شركاء التنمية العمل على توجيه البرامج القائمة والجديدة بما يعزز خلق فرص العمل وخصوصا للشباب والنساء. وأيضا تقديم الدعم المالي والفني للترويج لفرص عمل من خلال المشاريع الأصغر والصغيرة والمتوسطة المستهدفة للشباب والمرأة. وكذا دعم الحكومة في خلق بيئة مواتية لمشاركة القطاع الخاص في هذه الجهود.

الحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان

فيما تتضمن الركيزة الثالثة الحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان (المرجعية: الأولويات متوسطة المدى في مصفوفة البرنامج المرحلي: الأولوية السادسة المتعلقة بدعم الحكم الرشيد وبناء الدولة) وفيها تؤكد الحكومة العمل على اتخاذ الخطوات الضرورية للسماح بالتحقيق والمحاكمة لكبار المسئولين المتهمين بالفساد. والشروع في اتخاذ إجراءات ضد الموظفين في الخدمة المدنية ممن عليهم اتهامات صادرة من المحاكم.. وضمان استقلالية هيئة مكافحة الفساد، وتأسيس محكمة متخصصة بقضايا الفساد، والالتزام بشفافية الموازنة العامة بما في ذلك مصادر الدخل من قطاع النفط والغاز والموارد الطبيعية الأخرى، والشروع في اتخاذ خطوات عملية نحو استقلالية الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.والالتزام بنظام شفاف ومستقل للتوظيف في إطار الخدمة المدنية يعتمد على كفاءة المتقدمين للمناصب العليا في الخدمة المدنية. ومواصلة تنفيذ برامج التخلص من الموظفين الوهميين والمزدوجين في نظام الخدمة المدنية بما في ذلك الجيش والأمن، وإطلاق سراح الذين تم اعتقالهم دون أية اتهامات، بينما يجدد شركاء التنمية العمل على تقديم المساعدة الفنية والتمويل لدعم برامج النزاهة ومكافحة الفساد وحقوق الإنسان.

فعالية تقديم الخدمات العامة

أما الركيزة الرابعة فقد تضمنت زيادة فعالية تقديم الخدمات العامة من خلال انتهاج آلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص (المرجعية: الأولويات متوسطة المدى في مصفوفة البرنامج المرحلي: الأولوية الخامسة المتعلقة بتعزيز دور القطاع الخاص وتحسين بيئة الأعمال) وفيها تؤكد الحكومة العمل على مراجعة وإحالة مسودة قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وقانون المناطق الاقتصادية الخاصة إلى مجلس النواب. والشروع في تنفيذ مشاريع نموذجية في مجال البنية التحتية بنظام الشراكة. وتنفيذ برنامج الإصلاحات في قطاع الكهرباء لتمكين التوسع من الاستثمارات وتقديم الخدمات بشكل أكثر فعالية في هذا القطاع، بينما يؤكد شركاء التنمية العمل على تقديم المساعدة الفنية حول أفضل الممارسات في الجوانب المؤسسية والتشريعية لقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وقانون المناطق الاقتصادية الخاصة ، وأيضا تقديم الدعم الفني والتمويل لتدشين مشاريع نموذجية بنظام الشراكة. وكذا تقديم الدعم المالي والفني لبرامج الإصلاحات في قطاع الكهرباء.

توفير الاحتياجات والخدمات

وركـزت الركيزة الخامسة على توفير الاحتياجات الإنسانية والطارئة والخدمات الأساسية للمواطنين (المرجعية: الأولويات قصيرة المدى في مصفوفة البرنامج المرحلي: الأولوية الثالثة المتعلقة بدعم الاحتياجات الإنسانية الطارئة ، وكذا الأولوية الثالثة المتعلقة توسعة الحماية الاجتماعية وشبكة الأمان الاجتماعي على المدى المتوسط) وفيها تؤكد الحكومة العمل على توسعة برامج الغذاء من اجل التعليم. ووضع برامج محددة لمعالجة سوء التغذية، وتحسين فاعلية وآليات الاستهداف لصندوق الضمان الاجتماعي، وتنفيذ برامج إعـادة الأعمار للمناطق المتضررة، بينما يؤكد شركاء التنمية العمل على تقديم تمويل دعم مباشر لصندوق الضمان الاجتماعي. وتوفير التمويل لإعادة إعمار المناطق المتضررة وإعادة تأهيل الخدمات العامة ، وتقديم المساعدات المالية والفنية لتوسعة برامج الغذاء من اجل التعليم وبرامج مكافحة سوء التغذية، ومساعدة الحكومة في إيصال رسائل موجهة للعامة في عموم محافظات الجمهورية. وتمويل الكلفة الكاملة للمشاريع بقدر الإمكان.

تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني

أمـا الركيزة السادسة والأخـيـرة في هذا الإطار فقد تضمنت تمكين وتعزيز الشراكة مع المجتمع المدني (المرجعية: الأولوية الثالثة قصيرة المدى المتعلقة بالاحتياجات الطارئة والإنسانية والأولوية الثالثة متوسطة المدى المتعلقة بتوسعة الحماية الاجتماعية)، وفيها تؤكد الحكومة العمل على وضع إطار للشراكة مع منظمات المجتمع المدني. وتسريع التشريعات واللوائح الخاصة بمنظمات المجتمع المدني، وإشـراك منظمات المجتمع المدني كشركاء فاعلين خلال المرحلة الانتقالية وأجـنـدة التمنية القصيرة والمتوسطة المدى، بينما يؤكد شركاء التنمية العمل على تقديم الدعم المالي والفني لتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني وتمكينها من أن تصبح شريكا فاعلاً في عملية التنمية.

آلية المتابعة وهيكلة الحوار

وقال مدير مكتب البنك الدولي في اليمن أن القسم الثالث في هذا الإطار يتضمن آلية المتابعة للإطار وهيكلة الحوار حيث اتفقت الحكومة اليمنية وشركاء التنمية على وضع آلية لاستعراض ورصد التقدم المحرز في تنفيذ الإطار المشترك خلال الفترة الانتقالية، وسوف تمكن عملية الرصد والحوار من اتخاذ القرارات المناسبة والسريعة التي تستوعب وتتجاوب مع أيـة متغيرات أثناء الفترة الانتقالية وتحقيق الاستفادة المثلى من الموارد لتلبية احتياجات وأولويات الحكومة. وخلال مرحلة ما بعد مؤتمر المانحين، سوف تعمل الحكومة اليمنية وشركاءها على إنشاء سكرتارية فنية خلال ثلاثة أشهر ووضع آلية فعالة ومبسطة للتنسيق ورصد سير الإنجاز لهذه الوثيقة من خلال حزمة مؤشرات للقياس في إطار مصفوفة عمل. وسيكون هناك حوار مهيكل لمرحلة ما بعد مؤتمر المانحين للتنسيق والمراقبة للإنجاز برئاسة كل من الحكومة اليمنية ورؤساء مؤتمر المانحين المشاركين وهي البنك الدولي والمملكة العربية السعودية وذلك على النحو التالي:

- حوار حول السياسات على مستوى رفيع نصف سنوي أو كلما دعت الحاجة.
- حوار محلي على مستوى مسئول التنمية كل ثلاثة أشهر.

وسـوف يشارك ممثلون عن المجتمع المدني والقطاع الخاص في الحوار ورصد قيد التنفيذ ضمن آليـات ممكنة يتم تحديدها.

وأشار إلى أن الحكومة اليمنية قد تعهدت في مؤتمر الرياض بعرض هذا الإطار على مجلس الوزراء لإقراره قبل الذهاب إلى مؤتمر أصدقاء اليمن المقرر عقده نهاية الشهر الجاري في ولاية نيويورك الأمريكية.

نقف إلى جانب اليمن

وجدد مدير مكتب البنك الدولي في اليمن وائل زقوت التزام البنك الدولي بالوقوف إلـي جانب اليمن لمواجهة أزمته .

وقال إن البنك الدولي سيعقد خلال شهر أكتوبر القادم اجتماعا مع الحكومة اليمنية للاتفاق علي طريقة توزيع ما تعهد به البنك لدعم اليمن خلال الفترة الانتقالية والبالغ 400 مليون دولار .

وأوضح أن لدى البنك 21مشروعا تنمويا في اليمن ويتم صرف تمويلاته فيها عن طريق الحكومة اليمنية مع إشرافه المباشر على عملية الصرف والتنفيذ ، مؤكدا التزام البنك الدولي بنشر نتائج اجتماعاته مع الحكومة كل ثلاثة أشهر لتكون متوفرة للجميع.

العيد الخمسون لثورة سبتمبر الخالدة

ليكن التسامح والمحبة شعار يمننا الجديد